

لا تتأخر في ذلك بل يراهان كما هو وما لا يدركه الاكبر سواه كان طبع الكشف والاشهره لا يخفى تجا من  
 الاولي والاعرف ان العلم الاستدلال لا يخفى العقل المتقن في صفاته وانما في توكيد ما هو ماسل للرجوع  
 وهو مناط التكليف والوسا له فيه تيقن الخطا والصواب واليه يرجع حكم الكفر والايان والتفاسل  
 بين العرفاء والمرايبت بين الناس بخلافه لا ياتي الا بالثبوت اليقيني اليقيني والحق له الامم كما في الظاهر  
 والشرح وذات لا في طريقت. وانفس والشرائست كان تكديست فاذن قد كتبت ان هذه كانت  
 الحس كبريات سان القوي الا در كيه مظهر الحوية الهئية التي هي محبوب الاول والمفضل الكمال الله  
 بنينه فينا هذه ونظر اليه لا عا حده يفعله الا شاعرة وبارا نه يبعم كلامه وبافنسه فيهم واجبة  
 طيبه ورجوع طاهر به نه ليسوا لا عا حده يفعله اليقيني منها اعرض ذلك على كبر ابدى نه الحبر والحقيق  
 بجمع القوي والحكماء مع تقديس ذاته عن جميع الاكتم والجمادات وجره حقيقته عن الماد والسيارات  
 وما فوقها به امر اطلاق عليهم اهل الكشف والشهود الذين يرمون خلاصة جبا واما المعبود بجمع الوجودات  
 عندهم بالحق الذي يكونه عقلا عامه فمن يرمون سمون له شاهدون بل لا رسون كلامه واليه  
 الاشارة بقوله تعالى من شئنا الايصم جرمه ولكن لا يقفونك تسبحهم والتسبيح والتسليم لا يقفونك  
 بل ونا المبرزة وتقلدها انما هو اذا اراد شيئا ان يقول كن فيكون ولو لم يفتح على كل من الوجودات  
 عا قلا يعقل به به ويرتبه بعدده طيبه كلامه اذ استألا لا امره بجمع المصاع والفرم بالمد عا حده  
 ذوق السابح واستطاعة المبرك ونسب ما يلقن بعبادته المقوس من الاشياء والاشكال والذوا  
 للسبح والابرايم التي اطعمها انكها فالتا تنبها طاعني سببها كراهه ونوعه ما تالها  
 ولعلك تقول ان الوجود عليه بزمعته لا يثبت من كونه مفهوما ولعلك تستر كما بين الكمال والمصلحة لا  
 لوانهم

من عقل  
 من عقل  
 من عقل

لانها ما يجب الا في ذلك ما يجب للاشياء في تلك المقتضى عن التفتن في الوجود ان اقتضى امره في  
 الاعراض لم يختلف ذلك في الواجب والممكن وان لم يقض شيئا منها ما يتلوا الواجب ووجهه الى مفصل  
 والواجب في المقدم كونه طبعه في زعمه يتواضعه بخلافه وانما المهموم لا الواجب في ذلك الجوان ان يصدق من  
 واحد على اشياء مختلفة الخلق في غير زمان يكونه الوجودات المتناسية تنبها افقة الحقيقة فيجب الوجود الواجب  
 التردد واليزم المتناسية مع اشتراكها في صدق مفهوم الوجود المطلق عليها سوا ان كانت مقولة بالانطية  
 كالهوية للشيء او الشخص للشخص او بالاشكيات كالنظر الصادق على اقر السمع فيهم مع ان يترها  
 يقتضها بما لا يصح في حالات سوا الا انما سوا فلا يلزم من كون الوجود مفهوما واحدا مشتركا بين الوجودات  
 كونه طبعه في زعمه والوجودات انما متوافقة الحقيقة والفرانم لا تفاوت فيهما كيف وقد سبق ان الواجب  
 مقوله عليها بالاشكيات وان في الواجب اقدم واحد واستدسته في الممكن وهذا الحق  
 على هذا الوجه غير صحيح لما اشترى بالامان افراد مفهوم الوجود وليست حقان في مختلفه في الوجود حقيقة وان  
 وليس اشترى لها بين الموجودات كما اشترى الكمية الكلية فاقية كانتا وعرضية بين افرادها اذا اشترى  
 والجزئية بين عناصرها المهميات الاسكانية والوجود كما لا يكون طبعا وانما في انما المقدم بنفس  
 هوية الكلية العينية والاشياء التي تعني اشكالها لا يتأخر في موجوديته الى الوجود وان كان وجوده  
 ذاتية ومبتدئة في مختلف الاشكال ان التفاوت بين مراتب حقيقة واحدة والغيره في مقصوداتها  
 قد يكون بنفسه في الحقيقة طبعه الوجود ما يحقها بنفسها في العينية والاشكيات والاشكيات والاشكيات  
 ان الواجب والامكان والجزئية والفرقته والتمام والاشكيات بالامر لا يدخلها عامتها لها وقوى  
 يتلوا الى ذهن نائب وطبع لطيف والعبير من الخيط الى ذى حيزه في هب الى انه لا بد من الا